

# كلمة

**الدكتور وسام حسن فتوح**

الأمين العام  
اتحاد المصارف العربية

في

**حفل إفتاح منتدى**

**الامتثال للمعايير الدولية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب:  
المستقبل والتحديات**

16-15 أغسطس/آب 2022  
عمّان - الأردن

---

معالي الدكتور عادل شركس – محافظ البنك المركزي الأردني  
معالي الدكتور محمد كومان – الأمين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب  
معالي الأستاذ باسم خليل السالم – رئيس جمعية البنوك في الأردن  
أصحاب المعالي والعطوفة والسعادة والسيادة كل باسمه وصفته،  
أهل الصحافة والإعلام،  
أيها الحضور الكريم،  
أسعد الله صباحكم بكل خير،،،

يسعدني بداية أن أعرب عن فائق سروري لوجودي بينكم اليوم، في المملكة  
الأردنية الهاشمية الحبيبة وأتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى معالي  
المحافظ الدكتور عادل شركس على رعايته لهذا المنتدى، وعلى دعمه  
الدائم لنشاطات وفعاليات إتحاد المصارف العربية، وعلى التعاون المميّز  
للبنك المركزي الأردني الذي ساهم بجهوده المشكورة في تحقيق عقد هذا  
المنتدى الهام.

كما يسعدني أن أرحّب بكم جميعاً، وأخصّ بالترحيب سعادة الدكتور محمد عبد الكريم موسى النصور – مدير مديرية الشؤون القانونية في رئاسة الوزراء الأردنية على تشریفنا بحضوره، وأتقدّم منكم بخالص الشكر والتقدير على مشاركتكم في هذا اللقاء الهام، الذي يتناول المستجدات المتعلقة بقضايا مكافحة الجريمة المالية بشكل عام، وبمكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب بشكل خاص، والتي لا تزال تؤرق المصارف والسلطات الرقابية والقضائية والامنية حول العالم.

## السيدات والسادة،

مع تعافي الاقتصاد العالمي من تداعيات جائحة كورونا، وعودة المصارف والمؤسسات المالية الى عملها بشكل طبيعي، ومع تسارع وتيرة التحول الرقمي والتداخل بين المصارف وشركات التكنولوجيا المالية الناشئة، ومع التوسع في استخدام الاصول المشفرة، فإننا نشهد تغييرات تنظيمية كبيرة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأحداث الجارية في أوكرانيا، والمجموعة الواسعة من العقوبات الاقتصادية والمالية والمصرفية المفروضة على روسيا بسبب تلك الأحداث، أدت الى تجزئة الأسواق المالية الدولية وفصلها عن بعضها البعض، وهو ما فرض على المصارف حول العالم أخذ هذه التطورات في الاعتبار عند قيامها بعملياتها، وفي متابعتها لتطورات الجرائم المالية الحالية والمستقبلية.

وفي ضوء التعقيدات الجيوسياسية التي يشهدها العالم حالياً، والنزاعات القائمة في عدد من الدول، ازداد تركيز المجتمع المالي والمصرفي الدولي على قضايا الامتثال للعقوبات، ومنع محاولات الالتفاف عليها، والتشدد في مكافحة عمليات غسل الأموال وإخفاء مصادرها، وهو ما يتطلب مواكبة دائمة من قبل السلطات التشريعية والرقابية وكذلك القضائية والأمنية. وبات واضحاً أن عدم الامتثال للعقوبات وللقوانين والتشريعات الدولية الجديدة، وخاصة تلك الصادرة عن الهيئات الرقابية الأميركية، قد يؤدي إلى مخاطر جمة، كالإدراج على لوائح العقوبات، وقطع علاقات المصارف المراسلة معها، وصولاً إلى فصلها عن النظام المالي الدولي. هذا عدا عن تعرضها لغرامات مالية كبيرة، حيث بلغ حجم الغرامات المفروضة على مصارف ومؤسسات مالية في دول مختلفة، نتيجة لعمليات مخالفة للقوانين والتشريعات منها عمليات غسل الأموال وانتهاكات أو محاولة الالتفاف على العقوبات وذلك خلال السنوات الخمس عشر الماضية، أكثر من 28 مليار دولار.

## السيدات والسادة،

أفاد تقرير صدر مؤخراً عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، أن حجم عمليات غسل الأموال حول العالم هائل ويتزايد بشكل كبير، بحيث قد يصل الى ما يساوي 2 تريليون دولار سنوياً، وهو ما يوازي 5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. وأشار التقرير الى أن أولئك الذين ينخرطون في أنشطة محظورة وغير قانونية – مثل تجارة المخدرات، والتهرب الضريبي، وغسل الأموال، والاحتيال – يستخدمون بشكل متزايد قنوات ووسائط الدفع الرقمية، مما يزيد من مخاطر غسل الأموال عبر هذه الوسائط.

وعليه، وعند دراسة التحديات الحالية التي تواجه المصارف اليوم، فإنني أشدد على ضرورة الاضائة على موضوع الرقمنة والتحول الرقمي، والتكنولوجيا المالية، والاصول الرقمية. وتحديداً، إزدياد الاهتمام الدولي اليوم، وخاصة من قبل السلطات الرقابية الدولية، في التوسع الكبير في الاصول الرقمية والمشفرة (والتي يُطلق عليها أحياناً تسمية عملات رقمية أو مشفرة). إذ تشير البيانات الى نمو استخدام الاصول المشفرة بشكل أسرع من أي وقت مضى، حيث بلغ حجم معاملاتها نحو 16 تريليون دولار في عام 2021، وبزيادة نحو 570% عن حجم المعاملات خلال العام 2020. وفي ظل هذا النمو الهائل في حجم مبادلات العملات الرقمية، ليس من المستغرب أن يسعى المزيد من المجرمين، وغاسلي الاموال، وممولي الارهاب، الى استخدام الاصول المشفرة لاختفاء مصادر اموالهم، ولتحويلها عبر مختلف القنوات، والمؤسسات، والانظمة المالية حول العالم.

وفي هذا المجال، حدد مكتب مراقبة الأصول الأجنبية الاميركي الاصول المشفرة باعتبارها تهديداً لفعالية نظام العقوبات الخاص به. وقد ركزت مراجعة العقوبات في وزارة الخزانة الاميركية للعام 2021، والتي نُشرت في شهر أكتوبر/تشرين الاول 2021، على الدور الذي تلعبه العملات المشفرة في موضوع إنفاذ العقوبات، وأشارت هذه المراجعة إلى أنه إذا تُركت تلك الاصول المشفرة من دون ضوابط، يمكنها أن تضر بفعالية عقوبات وزارة الخزانة الاميركية.

## السيدات والسادة،

من جهتها، أعلنت لجنة بازل في شهر يونيو/حزيران 2022 عن اصدارها النسخة الثانية للوثيقة الاستشارية حول ادارة التعرض للأصول المشفرة. وتشير اللجنة في وثيقتها الاستشارية الى أن نمو الأصول المشفرة والخدمات ذات الصلة، لديه القدرة على إثارة المخاوف حول الاستقرار المالي وزيادة المخاطر التي تواجه المصارف.



كما شددت اللجنة على الدرجة الكبيرة في تقلب قيمة بعض الأصول المشفرة، بحيث يمكن أن تشكل مخاطر جدية للمصارف مع زيادة التعرض لها، بما في ذلك مخاطر: السيولة، الائتمان، السوق، التشغيل (ومن ضمنها مخاطر الاحتيال والمخاطر الإلكترونية)، وطبعاً، مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب والمخاطر القانونية ومخاطر السمعة.

وعلى الرغم من عدم وجود دلائل على تعرض مباشر للمصارف العربية لمخاطر الأصول المشفرة، فإن التوسع الكبير الذي نشهده في استخدام تلك الأصول والاستثمار فيها من قبل الشركات والأفراد في الدول العربية، يوجب أخذ الحيطة والحذر من قبل المصارف العربية والسلطات الرقابية في هذا الخصوص، وحماية الانظمة المالية العربية من مخاطر عقوبات محتملة، حيث تعرّض عدد كبير من المؤسسات المالية والمصارف ومنصّات تداول الأصول المشفرة حول العالم الى عقوبات مالية من قبل مكتب مراقبة الأصول الاجنبية الاميركي، بسبب انتهاكها وعدم امتثالها للعقوبات.

## السيدات والسادة،

يعمل اتحاد المصارف العربية، ومنذ سنوات طويلة، على تنسيق الجهود العربية، بين القطاعين العام والخاص، وبين المصارف والمؤسسات المالية، ومن المؤسسات القضائية والأمنية العربية، بهدف حماية القطاع المالي العربي، والاقتصاد العربي، من مخاطر تسرب الأموال القذرة. كما اننا في اتحاد المصارف العربية نحرص دائماً على إعطاء الأهمية القصوى لموضوع الامتثال للقوانين والقواعد والتشريعات الدولية، ولقضايا مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وذلك ضمن نشاطاتنا ومؤتمراتنا ومنتدياتنا، باعتباره أحد أهم المخاطر التي تؤثر على المهنة المصرفية العربية، وعلى العلاقات بين قطاعنا المصرفي العربي وبين المصارف المراسلة الدولية، ومع الجهات الرقابية الدولية.

ولا يزال اتحاد المصارف العربية يولي موضوع مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أهمية بالغة، حيث يخصّص حيزاً مهماً من نشاطاته للاضائة على هذه الآفة الخطيرة، ويقوم في إطار التعاون القائم بينه وبين المؤسسات الإقليمية والدولية المعنية، بعقد المنتديات والمؤتمرات والملتقيات، ومن بينها هذا الملتقى الذي نفتح أعماله اليوم. والهدف الرئيسي من هذه النشاطات والفعاليات هو تبيان التطورات في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتعرّف على القواعد الدولية الجديدة في قضايا غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

## السيدات والسادة،

لا بدّ من الإشارة إلى أنّ تهديد التوغل الإجرامي في النظم المالية حول العالم سيؤدي إلى مشكلة عالمية تتطلب استجابة منسقة وواسعة النطاق، وتركيزاً واضحاً على السياسة العامة ذات الصلة. كما يتطلب وجود إطار كفوء وفعال لمكافحة الجريمة المالية، على أن يتواءم مع المزيد من الاجراءات الاحترازية، وعلى جميع المستويات، لمكافحة انتقال الاموال غير المشروعة التي تدعم الأنشطة الخبيثة وعلى رأسها الإرهاب.

أجدّد شكري وتقديري لكم جميعاً على حضوركم اليوم فعاليات هذا اللقاء، متمنياً نجاح أعمال هذا المنتدى، وان يحقق الغاية المنشودة منه في الاضائة على التطورات في قضايا الامتثال ومكافحة الجرائم المالية، وأنّ يساهم في تعزيز خبرات وكفاءات مصرفيينا العرب في هذا المجال.

وشكراً لإصغائكم.